

## دراسة تحليلية لتقلب الدخل الشامل ومدى إرتباطه بمخاطر المنشأة<sup>1</sup>

### An analytical study of the volatility of comprehensive income and its association with firm risks

إعداد

محمود حسين إسماعيل عبد العاطي

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

إشراف

د. محمد هشام الحموي

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

أ.د. أحمد محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة - جامعة القاهرة

#### المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مدى تقلب الدخل الشامل ومدى إرتباطه بمخاطر المنشأة. ولتحقيق هدف البحث، فقد اعتمد الباحث على منهج الدراسة النظرية من خلال استعراض ما ورد بالأدب المحاسبي لإستقراء وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث. وقد توصل الباحث إلى أنه نظراً لأن بنود الدخل الشامل الآخر هي بنود مرتبطة بقوى السوق وغير خاضعة لرقابة وسيطرة إدارة المنشأة، فإنه غالباً ما تكون أكثر تقلباً، ويؤدي ذلك إلى زيادة تقلب الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل. وعلى الرغم من هذا التقلب، إلا أن هناك إرتباط بين تقلب مكونات الدخل الشامل ومخاطر المنشأة (مقاسة بتقلب عوائد الأسهم ومعامل Beta)؛ وهو ما تسميه الدراسات السابقة بالمخاطر الملاءمة للإفصاح عن الدخل الشامل، وتعنى أن مستخدموا القوائم المالية يقيمون المعلومات المتعلقة بالدخل الشامل عند إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، كما يمكن تفسير هذ النتائج على أن الدخل الشامل يلعب دوراً هاماً في قياس الأداء المالى لمنشآت الأعمال بجانب رقم صافى الدخل التقليدي.

<sup>1</sup> هذا البحث مُستخرج من مقترح رسالة دكتوراه بعنوان "قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الخطر الضريبي والخطر العام للمنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"، إعداد الباحث: محمود حسين إسماعيل عبد العاطي، إشراف: أ.د. أحمد محمد أبو طالب، د. محمد هشام الحموي، كلية التجارة - جامعة القاهرة.

**كلمات الفهرسة:** الدخل الشامل Comprehensive Income ؛ الدخل الشامل الآخر Other Firm risks ؛ مخاطر المنشأة ؛ المخاطر الملاءمة Risk Relevance .

### طبيعة المشكلة

يلعب قياس الأداء دوراً هاماً في صنع قرارات المستثمرين، وقد كان صافي الدخل ولفترات طويلة يمثل مقياس الأداء الرئيسي لمنشآت الأعمال. ولكن بمرور الوقت أصبح رقم صافي الدخل من وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية مقياس غير كاف بل وربما عديم الفائدة لتقييم الأداء المالي، لذلك إتجهت مجالس معايير المحاسبة خلال العقود الماضية إلى إعتماد مفهوم الدخل الشامل لتقييم الأداء المالي لمنشآت الأعمال (Gazzola and Amello, 2014). حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في نوفمبر عام ١٩٩٧ معيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم SFAS (130) بعنوان "الإفصاح عن الدخل الشامل"، والذي ألزم بموجبه الشركات الأمريكية بالإعتراف بكافة الأرباح والخسائر سواء المعترف بها في قائمة الدخل أو المعترف بها ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية في قائمة واحدة للوصول إلى الدخل الشامل (FASB, 1997)، وفي إطار التقارب بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، أخذت معايير المحاسبة الدولية أيضاً بمفهوم الدخل الشامل في سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك من خلال تعديل معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS 1)، حيث تضمن المعيار المعدل تطبيق مفهوم الدخل الشامل لتقييم الأداء المالي لمنشآت الأعمال (حماد، ٢٠٠٩).

وخلافاً لمدخل صافي الدخل التقليدي الذي كان يعتمد على مقابلة الإيرادات المحققة بالمصروفات المحققة فقط من عمليات المنشأة، فإن الدخل الشامل يتضمن جميع الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر سواء كانت عادية أو غير عادية محققة أو غير محققة، ولعل الفكرة من وراء ذلك طبقاً لواضعي المعايير المحاسبية هو أن الدخل على أساس شامل هو مقياس أفضل للأداء المالي من مقياس

صافى الدخل التقليدى، لأنه يتضمن جميع التغيرات فى حقوق ملكية (صافى الأصول) المنشأة من مصادر بخلاف ملاكها (الصايغ، ٢٠١٧).

وعلى الرغم من تفضيل الـ FASB والـ IASB لمفهوم الدخل الشامل وأسلوب القائمة الواحدة عند الإفصاح عن الدخل الشامل، إلا أنهم غير قادرين حتى الآن على تحقيق هذا الهدف، حيث قبل إصدار المعيار الأمريكى رقم (130) SFAS كانت المسودة المقترحة للمعيار تتطلب عرضاً واضحاً للدخل الشامل ومكوناته فى قائمة واحدة للأداء المالى، ومع ذلك فإنه عندما تم إصدار المعيار الأمريكى رقم (130) SFAS فإنه لم يلزم الشركات بشكل معين للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته، وإنما أتاح ثلاثة بدائل للإفصاح عن الدخل الشامل (Khan, 2012). كذلك عندما قام الـ FASB بتحديث هذا المعيار فى يونيو ٢٠١١ وألغى البديل الثالث للإفصاح عن الدخل الشامل (الإفصاح فى قائمة التغير فى حقوق الملكية)، فإنه ترك الحرية أمام الشركات للاختيار بين بديل القائمة الواحدة أو بديل القائمتين للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته (Khan, 2012; FASB, 2011). وبالمثل، يسمح الـ IASB للشركات التى تطبق معايير IFRS الاختيار بديل القائمة الواحدة أو بديل القائمتين للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته، وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (1) IAS بعنوان "عرض القوائم المالية" (IAS, 2018, 1).

ولعل السبب الرئيسى من وراء إتاحة بديلين للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته من قبل الـ FASB و الـ IASB، هو معارضة الكثير من معدو القوائم المالية لبديل القائمة الواحدة، حيث جادلوا بأن بديل القائمة الواحدة يؤدى إلى إدراج بنود الدخل الشامل الآخر إلى جانب نتائج الأعمال الأساسية، وهو ما سيؤدى إلى إرباك مستخدمى القوائم المالية وسيؤدى إلى سوء فهم كبير لأداء المنشأة، وذلك لأن بنود الدخل الشامل الآخر غالباً ما تكون أكثر ثقلًا بسبب أنها مرتبطة بقوى السوق وخارجة عن سيطرة إدارة المنشأة، وبالتالي سيكون الدخل الشامل أكثر ثقلًا، ومن ثم زيادة تقييم مستخدموا القوائم المالية لمخاطر المنشأة (Khan and Bradbury, 2014; 2016; Khan, 2012). وعلى الرغم من هذه الإدعاءات فقد توصلت العديد من الدراسات التى إتبعته أسلوب الدراسة التجريبية إلى أن بديل القائمة الواحدة لا يربك مستخدمى القوائم المالية، بل على العكس من ذلك، فإنهم يستخدموا معلومات الدخل الشامل بشكل جيد عندما يتم عرضها فى قائمة واحدة للأداء المالى (أنظر على سبيل المثال، Hirst and Hopkins,

إلى أن الدخل الشامل يلعب دوراً مهماً في قياس الأداء المالي للمنشأة، حتى وإن كان هناك مقياس آخر (صافي الدخل) يمثل المقياس الأساسي لأداء المنشأة.

وتجنباً لهذا الجدل فقد ألزم معيار المحاسبة المصري الأول الصادر عام ٢٠١٥ والمعدل في عام ٢٠١٩ بعنوان "عرض القوائم المالية" الشركات المصرية بالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمتين منفصلتين، حيث نص المعيار في الفقرة رقم (٨١) على أنه " يجب على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل)، والثانية تعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)" (معيار المحاسبة المصري الأول المعدل، فقرة ٨١، ٢٠١٩). وهو ما يعنى أن المعيار المصري قد أتاح بديل واحد فقط للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته، وهو الإفصاح بإستخدام قائمتين منفصلتين والذي يمثل البديل الثانى فى المعيار الدولى الأول والمعيار الأمريكى، ولم يتح بديلين للإفصاح عن الدخل الشامل مثل ما هو متاح حالياً فى المعايير الدولية والأمريكية.

بناء على ما سبق، وفى ظل الإنتقادات التى يتعرض لها الوضع الحالى للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته من جانب معدو التقارير المالية، فإنه يتبادر فى ذهن الباحث التساؤلات التالية:

- هل يعد الدخل الشامل أكثر تقلباً من صافى الدخل؟
- هل يرتبط تقلب الدخل الشامل بمخاطر المنشأة؟

### هدف البحث

يتمثل هدف البحث في التحقق من إدعاءات معارضو الإفصاح عن الدخل الشامل باستخدام أسلوب القائمة الواحدة، من خلال تحديد مدى تقلب الدخل الشامل مقارنة بصافى الدخل، ومدى إرتباطه بمخاطر المنشأة، وذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث بهدف الوقوف على ما توصلت إليه.

### خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لهدف البحث، تم تقسيم باقى أجزاء البحث إلى النقاط التالية:

١. الدراسات السابقة.
٢. الدخل الشامل (المفهوم والمكونات).
٣. تقلب الدخل الشامل ومدى إرتباطه بمخاطر المنشأة.
٤. خلاصة البحث.

### ١/ الدراسات السابقة

باستقراء الدراسات السابقة التى تناولت مفهوم الدخل الشامل خلال العقدين الأخيرين يتضح أنها كانت قد ركزت على دراسة فائدة الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل فى القوائم المالية، وقد إعتمدت فى ذلك على مدخلين؛ يسمى المدخل الأول بالقيمة الملاءمة Value Relevance وذلك من خلال دراسة مدى إرتباط مكونات الدخل الشامل بأسعار أو عوائد الأسهم عبر سلسلة زمنية، ويسمى المدخل الثانى بالمخاطر الملاءمة Risk Relevance وذلك من خلال دراسة مدى إرتباط تقلب مكونات الدخل الشامل بتقلب عوائد الأسهم عبر سلسلة زمنية، وذلك لتحديد مدى قدرة مكونات الدخل الشامل على توفير تقدير محتمل للمخاطر التى تواجه المنشأة.

### ١/١ دراسة (Hodder et al. (2006

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المخاطر الملاءمة لثلاثة من مقاييس الدخل وهما؛ صافى الدخل والدخل الشامل المفصح عنهما بالقوائم المالية ودخل القيمة العادلة الكامل Full-fair-value income، والذى قامت الدراسة بحسابه من خلال إضافة تسويات القيمة العادلة غير المعترف بها<sup>٢</sup> فى القوائم المالية إلى رقم الدخل الشامل. كذلك هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إرتباط هذه المقاييس الثلاثة بمقاييس الخطر القائمة على السوق. لتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٢٠٢ بنك من البنوك التجارية الأمريكية عن الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٤.

<sup>٢</sup> تسويات القيمة العادلة غير المعترف بها هى المكاسب والخسائر غير المعترف بها على الأدوات المالية (والتي تسمى بالبنود خارج الميزانية)، ويتم حسابها بالتغير فى القيمة العادلة على القيمة الدفترية لهذه البنود.

توصلت الدراسة إلى أن تقلب دخل القيمة العادلة الكامل أكبر بشكل كبير من تقلب صافى الدخل والدخل الشامل وذلك بالنسبة لكل عينة الدراسة تقريباً. كما وجدت الدراسة علاقة إرتباط سلبية بين الدخل الشامل والتغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية غير المعترف بها، وهو ما يتفق مع إنتقادات ممثلى البنوك للإفصاح عن الدخل الشامل عندما تم إصدار المعيار الأمريكى رقم (130) SFAS، حيث جادلوا بأن الدخل الشامل يعطى صورة غير واقعية لعمليات البنوك الرئيسية وممارسات إدارة المخاطر فيها، وذلك بسبب أن البنوك تستخدم إجمالى محافظها من الأدوات المالية لإدارة المخاطر. فيما يتعلق بمدى إرتباط تقلب مقاييس الدخل بمقاييس الخطر القائمة على السوق، فقد وجدت الدراسة علاقة إرتباط إيجابية بين تقلب صافى الدخل وتقلب الدخل الشامل من ناحية وتقلب عوائد الأسهم ومعامل Beta على المدى الطويل من ناحية أخرى. كما وجدت الدراسة أن تقلب الدخل الشامل الآخر يرتبط بعلاقة إرتباط إيجابية غير معنوية مع تقلب عوائد الأسهم، ويرتبط بعلاقة إرتباط سلبية غير معنوية مع معامل Beta على المدى الطويل.

## ٢/١ دراسة (2013) Black

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى إرتباط التقلب فى مكونات الدخل الشامل الآخر مع التقلبات فى عوائد الأسهم. حيث تتبأت الدراسة بإرتباط التقلب فى مكونات الدخل الشامل الآخر مع التقلبات فى عوائد الأسهم بدرجات متفاوتة، وقد إستخدمت الدراسة التقلب فى عوائد الأسهم كمقياس للخطر الإجمالى للمنشأة، وذلك طبقاً للإطار المفاهيمى لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، كما صنفت الدراسة مكونات الدخل الشامل الآخر إلى ٤ مكونات رئيسة وهى؛ تسويات الأوراق المالية المتاحة للبيع Available-for-sale (AFS) Securities Adjustments، تسويات تغطية التدفقات النقدية Cash-flow Hedge Adjustment، التسويات المتعلقة بمنافع التقاعد Pension-related Adjustments، وتسويات ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation Adjustments. كما تم تصنيف تسويات الأوراق المالية المتاحة للبيع وتسويات تغطية التدفقات النقدية إلى المكاسب والخسائر غير المحققة والمكاسب والخسائر المحققة. لتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء دراسة

تطبيقية على عينة مكونة من ٢٢٦٤ مشاهدة سنوية للبنوك الأمريكية عن الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٢.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط سلبية بين التقلب فى التسويات المتعلقة بمنافع التقاعد والتقلب فى عوائد الأسهم، وعلاقة إرتباط إيجابية بين التقلب فى تسويات ترجمة العملة الأجنبية والتقلب فى عوائد الأسهم. ووجدت الدراسة أيضاً علاقة إرتباط سلبية (إيجابية) بين التقلب فى المكاسب والخسائر غير المحققة (المحققة) من تسويات الأوراق المالية المتاحة للبيع وتسويات تغطية التدفقات النقدية، والتقلب فى عوائد الأسهم، وتكون علاقة الإرتباط أقوى عندما يتم عرض بنود الدخل الشامل الآخر فى قائمة واحدة للأداء المالى، وقد فسرت الدراسة هذه النتائج بأن تقلب المكاسب والخسائر غير المحققة عادةً ما تعتبر خارجة عن سيطرة ورقابة المديرين وترتبط سلبياً مع مخاطر المنشأة، فى حين أن التقلب فى المكاسب والخسائر المحققة يمكن التحكم فيها ورقابتها من جانب المديرين وترتبط إيجابياً مع مخاطر المنشأة.

### ٣/١ دراسة (Khan and Bradbury 2014)

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة فى فحص المخاطر الملازمة لتقلب الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر مقارنة بتقلب صافى الدخل، وذلك من خلال تحديد مدى إرتباط تقلب الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر مع مخاطر السوق. لتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الأمريكية غير المالية مكونة من ٢٥٤٥ مشاهدة سنوية عن الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠.

توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل يعد أكثر تقلباً من صافى الدخل، وأن تقلب كل من الدخل الشامل وصافى الدخل يرتبط بعلاقة إرتباط إيجابية قوية مع مقاييس مخاطر السوق والمتمثلة فى تقلب عوائد الأسهم ومعامل Beta، بينما لا يرتبط تقلب الدخل الشامل الآخر مع مخاطر السوق بشكل جوهري. كما توصلت الدراسة إلى إرتباط التقلب فى الدخل الشامل بأسعار الأسهم وعدم إرتباط التقلب فى الدخل الشامل الآخر بأسعار الأسهم.

**٤/١ دراسة (2016) Huang et al.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة علاقة الإرتباط بين النقلب في الدخل الشامل الآخر وأتعاب المراجعة، بالإضافة إلى تحديد مدى إدراك مراجعي الحسابات للخطر الكامن The Inherent Risk في المكاسب والخسائر غير المحققة والناجمة من إعادة تقييم الأصول والإلتزامات المالية، فعلى عكس المكاسب والخسائر المحققة التي يفصح عنها في قائمة الدخل، تعد المكاسب والخسائر غير المحققة ذات حساسية عالية لتحركات الأسعار المرتبطة بالسوق، وفي النهاية سوف تصبح هذه المكاسب والخسائر محققة وسوف تؤثر على الأرباح المستقبلية للمنشأة. لتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بمؤشر Standard & Poor's (S&P) 500 وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين نقلب الدخل الشامل الآخر وأتعاب المراجعة. وتظهر نتائج الدراسة أن لنقلب الدخل الشامل الآخر قوة تفسيرية إضافية ومعنوية لأتعاب المراجعة تزيد عن نقلب صافي الدخل، وهو ما يشير إلى إدراك مراجعي الحسابات لمخاطر نقلب الدخل الشامل الآخر عند تحديد أتعاب المراجعة. وبالتالي تشير نتائج الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات قادرين على فهم الخطر الكامن وراء نقلب الدخل الشامل الآخر عند تسعير خدمات المراجعة. بالإضافة إلى ذلك فقد وجدت الدراسة علاقة إرتباط سلبية ومعنوية بين النقلب في التسويات المتعلقة بتغطية التدفقات النقدية وأتعاب المراجعة. وهكذا، فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن مراجعي الحسابات قادرين على عكس تأثير نقلب كل مكون من مكونات الدخل الشامل الآخر على أتعاب المراجعة بناءً على تأثيره على الأرباح المستقبلية للمنشأة.

**٥/١ دراسة (2016) Khan and Bradbury**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى نقلب الدخل الشامل والمخاطر الملاءمة للإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته. ولتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٩٢ شركة من الشركات النيوزيلاندية غير المالية عن الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠.



توصلت الدراسة إلى أن ٦٧.٤% من شركات عينة الدراسة تعاني من تقلب في الدخل الشامل يزيد عن تقلب صافي الدخل، وسيطر بند إعادة تقييم الأصول على بنود الدخل الشامل الآخر، حيث يعد هذا البند هو السبب الرئيس لتقلب الدخل الشامل، حيث عندما يتم إستبعاد هذا البند من بنود الدخل الشامل الآخر فإن هذه النسبة تتخفض إلى ٥٧.٦%. كما توصلت الدراسة إلى عدم إرتباط تقلب كل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر بمخاطر السوق بشكل أكبر مقارنة بتقلب صافي الدخل. كذلك توصلت الدراسة إلى إرتباط التقلب في بند إعادة تقييم الأصول كأحد بنود الدخل الشامل الآخر بأسعار الأسهم، وعدم إرتباط تقلب باقى مكونات الدخل الشامل الآخر بأسعار الأسهم.

### ٦/١ دراسة (2018) Lin et al.,

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان هناك إختلاف فى القيمة الملاءمة للدخل الشامل الآخر (مدى إرتباط الدخل الشامل الآخر بعوائد الأسهم) عندما يتم الإفصاح عنه فى القائمة المنفصلة للدخل للشامل مقارنة بالإفصاح فى قائمة التغير فى حقوق الملكية، والذي كان متاح فى المعايير الأمريكية وذلك قبل تحديث المعيار الامريكى (130) SFAS فى عام ٢٠١١. كما هدفت الدراسة إلى تحديد كيفية تأثير الحالة الإقتصادية على تقييم المستثمرين للدخل الشامل الآخر المفصوح عنه فى القوائم المالية بطرق مختلفة. وأخيراً، فقد هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تغير طريقة الإفصاح عن الدخل الشامل من الإفصاح فى قائمة التغير فى حقوق الملكية إلى الإفصاح فى قائمة منفصلة للدخل الشامل وذلك بعد تحديث المعيار الامريكى (130) SFAS فى عام ٢٠١١ على القيمة الملاءمة للدخل الشامل. لتحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر Standard & Poor's 500 (S&P) وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢ بواقع ٤٦٦٩ مشاهدة سنوية

توصلت الدراسة إلى أن ٨١% من شركات عينة الدراسة كانت تفصح عن الدخل الشامل الآخر فى قائمة التغير فى حقوق الملكية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين الدخل الشامل وعوائد الأسهم وذلك عندما يتم الإفصاح عن الدخل الشامل فى قائمة التغير فى حقوق الملكية مقارنة بالإفصاح فى قائمة منفصلة خلال هذه الفترة، كما توصلت الدراسة إلى زيادة تقييم المستثمر لمكونات الدخل الشامل الآخر عندما يتم الإفصاح عنه فى

قائمة منفصلة فقط خلال فترة الأزمة المالية العالمية من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩، وخاصةً عندما يزداد تقلب الدخل الشامل الآخر. وأخيراً، فقد توصلت الدراسة إلى إنخفاض القيمة الملاءمة للدخل الشامل الآخر للشركات التي غيرت مكان الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر من قائمة التغيير في حقوق الملكية إلى الإفصاح في قائمة منفصلة للدخل الشامل مقارنة بالشركات التي لم تغير مكان الإفصاح عن الدخل الشامل، وذلك خلال فترة ما بعد تحديث المعيار الأمريكي SFAS 130 في عام ٢٠١١.

### ٧/١ دراسة (Bao et al., 2020)

هدفت الدراسة إلى التحقق من المخاطر الملاءمة للإفصاح عن الدخل الشامل الآخر بالنسبة لأصحاب الديون (المقرضين)، وذلك من خلال تحديد مدى إرتباط تقلب الدخل الشامل الآخر بمخاطر الإئتمان والمتمثلة في؛ التخلف عن السداد، ومدى تعرض المنشأة لمخاطر الإفلاس أو التصفية. كما هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين تقلب الدخل الشامل الآخر والتصنيف الإئتماني للمنشأة من ناحية وتكلفة القروض من ناحية أخرى.

توصلت الدراسة إلى وجود دليل جوهري إحصائياً على أنه مع زيادة تقلب الدخل الشامل الآخر بالمنشأة يزداد احتمال تخلف المنشأة عن السداد، ويكون احتمال تعرضها للإفلاس أو التصفية أعلى، ويكون تصنيفها الإئتماني أقل، وتتحمل تكلفة أعلى لديونها. وبشكل عام، فإن أدلة الدراسة تدعم وجهة النظر القائلة بأن تقلب الدخل الشامل الآخر يوفر معلومات مفيدة لأصحاب الديون (المقرضين).

**بناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة، يتضح للباحث ما يلي:**

- تشير نتائج هذه الدراسات إلى زيادة تقلب الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل، وهو ما يتفق مع مخاوف معدو التقارير المالية للإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة للأداء المالي، حيث جادلوا بأن بنود الدخل الشامل الآخر تعتمد على قوى السوق وخارجة عن سيطرة الإدارة، وأن إدراجها مع الأرباح العادية سوف يجعل الدخل الشامل أكثر تقلباً مقارنة بصافي الدخل وستولد عوائد أكثر تقلباً، وبالتالي ستدفع المستثمرين إلى زيادة تقييم مخاطر المنشأة.

- على الرغم من زيادة تقلب الدخل الشامل نتيجة التقلب العالى فى بنود الدخل الشامل الآخر، إلا أنه يلعب دوراً هاماً فى قياس الأداء المالى لمنشآت الأعمال، حتى وإن كان صافى الدخل يمثل المقياس الأساسى لأداء المنشأة. وهذا ما أكدته الدراسات السابقة، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن تقلب الدخل الشامل يوفر معلومات مفيدة لكل من المستثمرين عند تقييم مخاطر المنشأة عموماً، ولأصحاب الديون (المقرضين) عند تقييم مخاطر الائتمان.
- إنفقت الدراسات السابقة التى تمت على الشركات المالية والمتمثلة فى البنوك التجارية حول طبيعة العلاقة بين تقلب مكونات الدخل الشامل وتقلب عوائد الأسهم كمقياس لمخاطر المنشأة، حيث توصلت دراسات (Black, 2013; Hodder et al., 2006) إلى إرتباط تقلب مكونات الدخل الشامل بعلاقة إيجابية ومعنوية مع عوائد الأسهم، وتعد هذه نتيجة منطقية نظراً لطبيعة المخاطر التى تتعرض لها عمليات البنوك. إلا أن الدراسات التى تمت على الشركات غير المالية قد اختلفت فيما بينها حول طبيعة هذه العلاقة، حيث توصلت دراسة (Khan and Bradbury 2016) والتى تمت على عينة من الشركات النيوزيلندية إلى عدم وجود علاقة إرتباط بين تقلب مكونات الدخل الشامل وتقلب عوائد الأسهم، بينما توصلت دراسة (Khan and Bradbury 2014) والتى تمت على عينة من الشركات الأمريكية إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين هذه المتغيرات.

## ٢/ الدخل الشامل (المفهوم والمكونات)

### ١/٢ مفهوم الدخل الشامل

تم تعريف الدخل الشامل لأول مرة عام ١٩٨١ فى قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (3) SFAC بعنوان "عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال" على أنه "التغيرات فى حقوق الملكية خلال الفترة الناتجة من العمليات وكذلك التغيرات الناتجة من الأحداث الأخرى من مصادر غير الملاك" (Smith and Reither, 1996)، ثم تم إصدار قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) SFAC فى ديسمبر عام ١٩٨٥، وقد عرفت هذه القائمة الدخل الشامل فى الفقرة رقم (٧٠) على أنه "التغير فى حقوق الملكية (صافى الأصول) لمنشأة الأعمال خلال الفترة والناتج من العمليات والأحداث والظروف الأخرى من

مصادر بخلاف الملاك، كذلك يتضمن كل التغيرات فى حقوق الملكية باستثناء تلك الناتجة من الإستثمارات عن طريق الملاك أو توزيعات الأرباح إلى الملاك" (De la Rosa et al, 1997).

كما عرف Chambers et al. (2007) الدخل الشامل على أنه "صافى الدخل مضافاً إليه الدخل الشامل الآخر (OCI) "Other comprehensive income"، ويشير مصطلح الدخل الشامل الآخر إلى المكاسب والخسائر والإيرادات والمصروفات التى تم إستبعادها من رقم صافى الدخل وكان يتم الإفصاح عنها ضمن قسم حقوق الملكية بقائمة المركز المالى.

كما أشار Gunther (2015) إلى أن الدخل الشامل يتكون من صافى الدخل، والدخل الشامل الآخر. حيث يشمل صافى الدخل كل التغيرات فى حقوق ملكية المنشأة والناتجة من عمليات المنشأة مع الملاك وغير الملاك، وهو يمثل أرباح أو خسائر المنشأة عن الفترة. بينما يشمل الدخل الشامل الآخر التغيرات فى حقوق ملكية المنشأة والتي كان لا يعترف بها ضمن الأرباح أو الخسائر (صافى الدخل)، وهى تغيرات لا تعتمد على المعاملات مع الملاك.

ويرى الباحث أن هذه التعريفات قد إتسمت بالتقارب فى وضع تعريف واضح ومحدد للدخل الشامل، حيث إتفقت جميعاً على أن الدخل الشامل يتكون من جزئين:

- صافى الدخل، والذي يتم الحصول عليه من قائمة الدخل التقليدية، وهو يمثل كل التغيرات فى حقوق ملكية المنشأة والناتجة من عمليات المنشأة العادية والمتكررة.
- الدخل الشامل الآخر، وهى عبارة عن المكاسب والخسائر غير المحققة والناتجة من التغيرات العرضية فى القيمة العادلة لبعض بنود المركز المالى، والتي كان يعترف بها ضمن قسم حقوق الملكية بقائمة المركز المالى.

## ٢/٢ مكونات الدخل الشامل

استخدم الـ FASB مصطلح الدخل الشامل عندما أصدر المعيار رقم (130) SFAS فى نوفمبر عام ١٩٩٧ لوصف مكونات الدخل الشامل، والتي تشمل صافى الدخل والدخل الشامل الآخر، وقد عرف المعيار بنود الدخل الشامل الآخر على أنها الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التى تم

إستبعادها من صافى الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً US GAAB وكان يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية" (SFAS 130, Para. 10, 1997).

وطبقاً لمعيار المحاسبة الدولي الأول رقم (1) IAS المعدل في سبتمبر ٢٠٠٧، وكذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصري الأول الصادر في عام ٢٠١٥ والمعدل في عام ٢٠١٩ يشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر"، وقد عرف المعياران الدخل الشامل الآخر على أنه "بنود الدخل والمصروف بما في ذلك تسويات إعادة التوزيع والتي لا يعترف بها في الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) طبقاً لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة الدولية والمصرية الأخرى" (معيار المحاسبة المصري الأول، الفقرة ٧، ٢٠١٩). وتشمل بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً لمعايير IFRS (IAS 1, Para 7, 2018):

- التغيرات في فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة (IAS 16; IAS 38).
- مكاسب وخسائر إعادة قياس نظم المزايا المحددة (IAS 19).
- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لمنشأة أجنبية (IAS 21).
- المكاسب والخسائر من الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (IFRS 9, Para. 5. 7. 5).
- المكاسب والخسائر على الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (IFRS 9, Para. 4. 1. 2 A).
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي والمكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية إستثمارات في أدوات حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (IFRS 9, Para 5. 7. 5).
- مبلغ التغير في القيمة العادلة لبعض الالتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيما يرتبط بالتغيرات في خطر الائتمان للالتزام (IFRS 9, Para. 5. 7. 7).

- التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالقيمة الزمنية لعقود الخيارات عند فصل القيمة الفعلية (الذاتية) Intrinsic Value والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتخصيص فقط التغير في القيمة الفعلية (الذاتية) كأداة تغطية (IFRS 9, Chapter 6).
  - التغيرات في قيمة العناصر الآجلة للعقود الآجلة عند فصل المكون الآجل عن المكون الفوري لعقد آجل وتخصيص فقط التغير في المكون الفوري كأداة تغطية، والتغير في مبلغ هامش أساس العملة الأجنبية Foreign currency basis spread لأداة مالية عندما يتم استبعاده من تخصيص هذه الأداة المالية كأداة تغطية (IFRS 9, Chapter 6).
  - إيرادات ومصروفات تمويل التأمين من العقود الصادرة الواقعة في إطار معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم (17) IFRS "عقود التأمين"، المستبعدة من الربح أو الخسارة عند تقسيم إجمالي إيرادات أومصروفات تمويل التأمين من أجل أن يتضمن الربح أو الخسارة مبلغ يحدده تخصيص منتظم عملاً بالفقرة ٨٨ ب من المعيار (17) IFRS، أو يحدده مبلغ يزيل عدم التماثل المحاسبي مع مبلغ إيرادات أو مصروفات التمويل الناشئة عن البنود الأساسية، وذلك عملاً بالفقرة ٨٩ ب من المعيار (17) IFRS.
  - إيرادات ومصروفات التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، المستبعدة من الربح أو الخسارة عند تقسيم إجمالي إيرادات أومصروفات تمويل التأمين من أجل أن يتضمن الربح أو الخسارة مبلغ يحدده تخصيص منتظم عملاً بالفقرة ٨٨ ب من المعيار (17) IFRS.
- وباستقراء بنود الدخل الشامل الآخر في معايير المحاسبة المصرية من خلال معيار المحاسبة المصري رقم (١) بعنوان "عرض القوائم المالية"، تبين للباحث أنها نفس البنود المذكورة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) IAS، حيث تُعد معايير المحاسبة المصرية ترجمة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، باستثناء فقط بند فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة، ويرجع عدم وجود هذا البند ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في المعايير المصرية إلى أن المعايير المصرية لا تسمح باستخدام نموذج إعادة التقييم في القياس اللاحق للأصول الثابتة أو الأصول غير الملموسة إلا في حالات محددة وعندما تسمح القوانين واللوائح بذلك، بالإضافة إلى ذلك، لم تتضمن المعايير المصرية بند دخل أو

مصروفات تمويل التأمين من العقود الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، والذي تم إدراجه ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في المعايير الدولية عام ٢٠١٨.

وقد أُلزم معيار الدولي رقم (١) IAS والمعيار المصري الأول المعدل في عام ٢٠١٩ منشآت الأعمال بالإفصاح عن تسويات إعادة التبويب Reclassification Adjustments، ويقصد بتسويات إعادة التبويب تلك المبالغ التي تم الإعتراف بها كجزء من الأرباح أو الخسائر (صافي الدخل) خلال الفترة وكان قد تم الإعتراف بها الفترة السابقة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، وتتم تسويات إعادة التبويب لتجنب الإزدواج المحاسبي في بنود الدخل الشامل الآخر (معيار المحاسبة المصري الأول، الفقرة ٧، ٢٠١٩). ولا تتطلب معايير الـ IFRS إجراء تسويات إعادة التبويب لكل بنود الدخل الشامل الآخر، وإنما يتم إجرائها لبعض البنود فقط، حيث يمكن تصنيف بنود الدخل الشامل الآخر في مجموعتين وذلك من حيث البنود التي ينتج عنها تسويات إعادة التبويب والبنود التي لا ينتج عنها تسويات إعادة التبويب كما يلي (الصايغ، ٢٠١٧؛ Günther, 2015):

#### المجموعة الأولى: البنود التي ينتج عنها تسويات إعادة التبويب

تشمل هذه البنود المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لمنشأة أجنبية (IAS 21)، المكاسب والخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المالية أو الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (IFRS 9)، مكاسب وخسائر الجزء الفعال على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي (IFRS 9). فعلى سبيل المثال، يتم الإعتراف بالأرباح المحققة من بيع أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل للفترة الحالية، وحيث أنه تم الإعتراف بهذه الأرباح في الفترات السابقة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، فيجب طرح هذه الأرباح المحققة من بنود الدخل الشامل الآخر في الفترة التي تحقق فيها هذه الأرباح وإدراجها ضمن الأرباح في قائمة الدخل لنفس الفترة، وذلك لمنع ظهور هذه البنود مرتين في قائمة الدخل الشامل.

#### المجموعة الثانية: البنود التي لا ينتج عنها تسويات إعادة التبويب

تشمل هذه البنود مكاسب وخسائر إعادة قياس نظم المزايا المحددة (IAS 19)، فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة (IAS 38 , IAS 16) والتغيرات في القيمة العادلة لمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات المالية (IFRS 9). حيث لا يتم إجراء تسويات إعادة التقييم لهذه البنود في فترات لاحقة لتظهر ضمن الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) للفترة الحالية. فمثلاً، عند التخلص من أصل ثابت معاد تقييمه وله فائض إعادة تقييم ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، فإن المعالجة المحاسبية تقضى بإقفال هذا الفائض في الأرباح المرحلة في الفترة التي تم خلالها الإقرار بهذا الفائض.

### ٣/ تقلب الدخل الشامل ومدى إرتباطه بمخاطر المنشأة

إستقر الـ IASB بعد إصدار معيار المحاسبة الدولي الأول المعدل (IAS 1) في عام ٢٠٠٧، والـ FASB بعد تحديثه لمعيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم (SFAS 130) في يونيو ٢٠١١، على بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل من خلال بديلين وهما؛ البديل الأول، الإفصاح في قائمة واحدة تسمى "قائمة الدخل الشامل"، حيث تبدأ هذه القائمة بمكونات الدخل ثم صافي الدخل ثم بنود الدخل الشامل الآخر ثم تنتهي بالدخل الشامل. البديل الثاني، الإفصاح في قائمتين منفصلتين متتاليتين، حيث تسمى القائمة الأولى "قائمة الدخل" وتعرض هذه القائمة مكونات الدخل ثم تنتهي بصافي الدخل، ثم يتم عمل قائمة تالية تسمى "قائمة الدخل الشامل"، حيث تبدأ هذه القائمة برقم صافي الدخل من قائمة الدخل التقليدية ثم بنود الدخل الشامل الآخر وصولاً إلى الدخل الشامل. ويرى الباحث أن إستقرار مجالس معايير المحاسبة على هذه البدائل يعكس إعتراهم بأهمية إستخدام الدخل الشامل في تقييم الأداء المالي لمنشآت الأعمال.

وعلى الرغم من تفضيل الـ IASB والـ FASB للمفهوم الشامل للدخل وأسلوب القائمة الواحدة للإفصاح عن مكونات الدخل الشامل إلا أنهم غير قادرين حتى الآن على تحقيق هذا الهدف. حيث قام الـ IASB بنشر مسودة مشروع في ٢٧ مايو ٢٠١٠ بعنوان "عرض بنود الدخل الشامل الآخر Presentation of Items of Other Comprehensive Income"، وذلك كتعديلات مقترحة على المعيار الدولي رقم (IAS 1)، وكان من أهم هذه التعديلات إلغاء البديل الثاني للإفصاح عن الدخل الشامل (الإفصاح بإستخدام أسلوب القائمتين)، وإلزام الشركات بالإفصاح عن الدخل الشامل



باستخدام أسلوب القائمة الواحدة فقط، وكان من المقرر أن تدخل هذه التعديلات إلى حيز التنفيذ إعتباراً من أول يناير ٢٠١٢ (Deloitte, 2010).

كما قام كلاً من الـ IASB والـ FASB خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بتطوير مشروع مشترك لاستبدال المعيار الدولي الأول (1) IAS بمعيار جديد يكون متماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية، وقام كلا المجلسين بنشر مسودة مقترحة لعرض بنود الدخل الشامل الآخر، وكان من أهم مقترحات هذا المشروع أيضاً إلغاء بديل الإفصاح عن الدخل الشامل بأسلوب القائمتين، وقد عارضت أغلب الردود التي جاءت للـ IASB والـ FASB هذه المقترحات وقوبلت بإنقادات كبيرة، وأثارت الكثير من نقاط القلق لدى معدو التقارير المالية، ومنها ( Khan and Bradbury, 2011; Black, 2013; Henry, 2011):

- إن إدراج بنود الدخل الشامل الآخر إلى جانب نتائج الأعمال الأساسية من الممكن أن يسبب غموضاً لمستخدمي القوائم المالية، وبالتالي سيؤدي إلى سوء فهم كبير عن الأداء المالي للمنشأة.
- إن أسلوب القائمة الواحدة سوف يضعف من أهمية الأرباح (صافي الدخل) من خلال جعله رقم فرعى في القائمة.
- إن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة واحدة سوف يشنت مستخدمي القوائم المالية، وذلك لأن بنود الدخل الشامل الآخر هي بنود مختلفة في طبيعتها، يصعب التحكم فيها من قبل الإدارة، صعب التنبؤ بها، ولا يمكن إرجاعها لأداء الإدارة.
- إن بنود الدخل الشامل الآخر لا يمكن إستخدامها لاستنتاج الإتجاهات طويلة الأجل.
- إن بنود الدخل الشامل الآخر من غير المحتمل أن تستمر أو تتكرر وتخضع لتغيرات مستقبلية في التقديرات أو الأسعار.

وبالتالي، يرى معارضو الإفصاح عن الدخل الشامل أن بنود الدخل الشامل الآخر هي بنود غير متكررة ومؤقتة وغير خاضعة لرقابة الإدارة ولا تعكس الأداء المالي للمنشأة لأنها مرتبطة بقوى السوق وخارجة عن سيطرة إدارة المنشأة، وأن إدراجها مع الأرباح العادية سوف يجعل الدخل الشامل أكثر تقلباً

مقارنة بصافي الدخل، وقد يعطى هذا التقلب تصور غير صحيح لمستخدمي القوائم المالية بشأن زيادة مخاطر أعمال المنشأة.

وفى هذا الصدد تشير دراسة (Hirst and Hopkins (1998 إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لمعارضة بعض المديرين للإفصاح عن الدخل الشامل فى القوائم المالية هو أن مكونات الدخل الشامل دائماً ما تكون أكثر تقلباً من صافى الدخل، مما قد يؤدي إلى زيادة تقييم المستثمرين لمخاطر أعمال المنشأة، وبالتالي إنخفاض أسعار الأسهم وزيادة تكلفة رأس المال. حيث تتضمن بنود الدخل الشامل الآخر بصفة عامة تغيرات فى القيمة العادلة للعديد من الأصول والإلتزامات المالية، وبالتالي من المحتمل أن يزداد تقلب بنود الدخل الشامل الآخر (وبالتالى الدخل الشامل)، وذلك عندما تزداد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية، وبصفة خاصة خلال الأزمات الإقتصادية، وهو ما قد يدفع المستثمرين لزيادة إهتمامهم بنود الدخل الشامل الآخر عندما يزداد تقلبها بشكل كبير (Lin et al., 2018). وبالمقارنة مع الدراسات التى فحصت القيمة الملاءمة للدخل الشامل Value Relevance وذلك من خلال دراسة العلاقة بين أسعار الأسهم والدخل الشامل، فإن الدراسات التى فحصت المخاطر الملاءمة Risk Relevance للإفصاح عن الدخل الشامل تعد قليلة جداً (Black, 2016; Black, 2014).

كما تشير دراسة (Huang et al. (2016 إلى أنه من المحتمل أن يكون لدى المنشآت التى لديها تقلب عالى فى بنود الدخل الشامل الآخر أرباح مستقبلية أكثر تقلباً ولا يمكن التنبؤ بها، وبالتالي، سيكون لديها مخاطر كامنة أعلى، وقد تقوم هذه المنشآت بممارسات إدارة الأرباح لتقليل الأرباح المتقلبة، وبالتالي قد تواجه مخاطر تقاضى عالية فى المستقبل. ونتيجة لذلك، يطالب مراجعى حسابات المنشآت التى بها تقلب عالى فى بنود الدخل الشامل الآخر بأتعاب مراجعة عالية لتغطية المخاطر المتوقعة.

هذا، وطبقاً للإطار المفاهيمى لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB فإن المعلومات المفيدة لمتخذى القرارات هى المعلومات التى تساعد المستثمرين على تقييم حجم وتوقيت ومدى إمكانية تحقق التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبناءً عليه إتبعَت الدراسات الإطار المفاهيمى لـ FASB وإستخدموا تقلب عوائد الأسهم عبر سلسلة زمنية كمقياس لمخاطر المنشأة، وتحديد مدى إرتباط تقلب مكونات الدخل

الشامل مع مخاطر المنشأة، ويشير الإطار المفاهيمي أيضاً إلى أن المعلومات حول هذه العوائد وتباين ومكونات هذه العوائد هي أيضاً مهمة، خاصة عند تقييم حالة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية (FASB, 2010; Ryan, 2012). وعند القيام بذلك يفترض أن المستثمرين يقومون بتجميع المعلومات ذات الصلة بالمخاطر داخل أسعار الأسهم بكفاءة، وتمثل أسعار الأسهم هنا التدفقات النقدية المستقبلية للمستثمرين (Black, 2016).

وتشير دراسة (Khan and Bradbury 2016) إلى أنه يمكن النظر إلى مقاييس الخطر المحاسبية من خلال قياس التقلب الكلي في عائد سهم المنشأة، حيث يعكس هذا المقياس كل مكونات المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة (الخاصة بالمنشأة). وهذا ما أكدته دراسة Guenther et al. (2017) حيث أشارت إلى إرتباط عوائد الأسهم إرتباطاً وثيقاً بمستوى مخاطر المنشأة، وأنه يمكن الإستدلال على مستوى المخاطر الكلية للمنشأة بتقلب عوائد الأسهم، وقد عرفت الدراسة مخاطر المنشأة وفقاً لهذا المدخل على أنه الإنحراف المعياري لعوائد الأسهم خلال الفترة، كما أشارت الدراسة إلى أن تقلب عوائد الأسهم يعد أفضل مقياس لقياس مخاطر المنشأة، وذلك لأنه يعكس المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة.

توجد العديد من المحددات والعوامل المؤثرة على عوائد الأسهم وبالتالي مخاطر المنشأة، منها عوامل محاسبية وأخرى غير محاسبية، ومنها ما يتعلق بالإقتصاد ككل وظروف السوق ومنها ما يتعلق بخصائص المنشأة، ومن أهم المحددات المتعلقة بالسوق مخاطر تقلب الأسواق العالمية، ومدى إستجابة السوق المحلي للتقلبات والصدمات العالمية، وخصائص السوق المحلي مثل النظم التشريعية والمهنية المنظمة، ودرجة حماية المستثمرين، ومدى دقة المعايير المحاسبية (يوسف، ٢٠١٩؛ Liang and wei, 2019). في حين تتمثل أهم محددات عوائد الأسهم المتعلقة بخصائص المنشأة في حجم المنشأة، ومستوى ربحيتها ومدى تقلب أو إستمرارية أرباحها، ونسبة التوزيعات ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للمنشأة، بالإضافة إلى جودة الإستحقاقات وجودة المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح والشفافية، وتكلفة رأس المال، ومعدل نمو الحصة السوقية للمنشأة كمؤشر على جودة الأداء التشغيلي (يوسف، ٢٠١٩).

بناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أنه إذا كان هناك قلق من جانب معدو القوائم المالية من أن إدراج بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة مالية كمقياس للأداء المالي سيؤدي إلى إرباك المستثمرين، وسيؤدي إلى المزيد من الأداء المتقلب، وسيولد عوائد أكثر تقلباً للمستثمرين، فيجب أن يكون هناك علاقة إرتباط إيجابية بين تقلب الدخل الشامل وتقلب عوائد الأسهم، وبالتالي يمكن القول في هذه الحالة بأن تقلب الدخل الشامل يعد مؤشر على زيادة مخاطر المنشأة.

#### ٤/ خلاصة البحث

#### من خلال العرض السابق توصل الباحث الى الآتي:

- يتكون الدخل الشامل من مكونين أساسيين؛ يتمثل المكون الأول في صافي الدخل، وهو عبارة عن أرباح أو خسائر المنشأة عن الفترة، والنتيجة من عمليات المنشأة العادية والمتكررة. بينما يتمثل المكون الثاني في بنود الدخل الشامل الآخر، وهي عبارة عن المكاسب والخسائر غير المحققة والنتيجة من التغيرات العرضية في القيمة العادلة لبعض بنود المركز المالي، والتي كان يعترف بها ضمن قسم حقوق الملكية بقائمة المركز المالي.
- على الرغم من تفضيل الـ FASB و IASB لأسلوب القائمة الواحدة عند الإفصاح عن الدخل الشامل، إلا أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية U.S GAAP تسمح للشركات بالإختيار بين بديلين للإفصاح عن الدخل الشامل وهما؛ الإفصاح بأسلوب القائمة الواحدة أو الإفصاح بأسلوب القائمتين المنفصلتين. ويعتقد الباحث أن الغرض من ذلك هو تجنب إنتقادات معدو القوائم المالية لأسلوب القائمة الواحدة عند الإفصاح عن الدخل الشامل، وتجنباً لهذا الجدل، فإن معايير المحاسبة المصرية تلزم الشركات المصرية بالإفصاح عن الدخل الشامل بإستخدام أسلوب القائمتين المنفصلتين.
- نظراً لأن بنود الدخل الشامل الآخر هي بنود مرتبطة بقوى السوق وخارجة عن سيطرة إدارة المنشأة، فإن إدراجها مع الأرباح العادية يجعل الدخل الشامل أكثر تقلباً مقارنة بصافي الدخل، ويزيد هذا التقلب من تقييم مستخدمي القوائم المالية لمخاطر المنشأة، حيث يستدل على ذلك من

خلال دراسة مدى إرتباط تقلب مكونات الدخل الشامل بتقلب عوائد الأسهم؛ وهو ما تسميه الدراسات السابقة بالمخاطر الملاءمة للإفصاح عن الدخل الشامل.

- على الرغم من زيادة تقلب الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل، وهو ما يتفق مع إنتقادات معدو القوائم المالية للإفصاح عن الدخل الشامل، إلا أنه يلعب دوراً هاماً فى تقييم الأداء المالى لمنشآت الأعمال وذلك بالنسبة لمستخدمى القوائم المالية، حتى وإن كان صافى الدخل يمثل المقياس الأساسى لأداء هذه المنشآت، حيث توصلت الدراسات السابقة إلى إرتباط تقلب الدخل الشامل بكل من تقلب عوائد الأسهم ومخاطر الإئتمان، وهو ما يعنى أن الدخل الشامل يوفر معلومات مفيدة لمستخدمى القوائم المالية بصفة عامة وأصحاب الديون (المقرضين) بصفة خاصة.

### مراجع البحث

#### أولاً: المراجع العربية

- حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٩). دراسات متقدمة فى المحاسبة المالية. بدون ناشر.
- الصايغ، عماد سعد محمد. (٢٠١٧). إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر: دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبى - كلية التجارة - جامعة عين شمس . المجلد الحادى والعشرون - العدد الثالث: ٧٩٤ - ٨٣٦.*
- معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل. (٢٠١٩). عرض القوائم المالية.
- يوسف، أيمن يوسف محمود. (٢٠١٩). أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبى - كلية التجارة - جامعة عين شمس. العدد الرابع - المجلد ٢٣: ٣٩٨ - ٤٦٨.*

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bao, M. X., Billett, M. T. and Smith, D. B. and Unlu, E. (2020). Does Other Comprehensive Income Volatility Influence Credit Risk and the Cost of Debt? *Contemporary Accounting Research* 37(1): 457-484.
- Black, D. (2014). Essays on other comprehensive income. *PHD Thesis*, Duke University and Dartmouth College.

- Black, D. (2016). Other comprehensive income: a review and directions for future research. *Accounting and Finance* 56 (1): 9–45.
- Black, D. E. (2013). Returns Volatility and Other Comprehensive Income Components. *Working paper*. available at: <https://www.kellogg.northwestern.edu/departments/accounting/~media/894EFB7243794CA5995D5CB185492F2D.ashx>: 1-48.
- Chambers, D. J., Linsmeier, T., Shakespeare, C. and Sougiannis, T. (2007). An Evaluation of SFAS No. 130 Comprehensive Income Disclosure. *Review of Accounting Studies* 12: 557-593.
- De La Rosa, D., Franz, D. and Crawford, D. (1997). Reporting Comprehensive Income in The Financial Statements. *The Ohio CPA Journal* 56 (4): 10-15.
- Deloitte. (2010). IFRS In Focus: IASB Proposes Changes to The Presentation of Profit or Loss and Other Comprehensive Income in IAS 1. Retrieved June 2010. available at: <http://www.iasplus.com/iasplus/1006comprehensiveincome.pdf>: 1-5.
- FASB. (1997). Statement of Financial Accounting Standards No. 130: Reporting Comprehensive Income. *Financial Accounting Standards Board*: 1-50.
- FASB. (2010) Conceptual Framework of Financial Reporting. Statement of financial accounting concepts No. 8. *Financial Accounting Standards Board*.
- FASB. (2011). Accounting Standards Update No. 2011-05: Presentation of Comprehensive Income. *Financial Accounting Standards Board*: 1-80.
- Gazzola, P. and Amello, S. (2014). Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance? *Central European Review of Economic Issues* 17: 39–51.
- Guenther, D. A., Matsunaga, S. R. and Williams, B. M. (2017). Is Tax Avoidance Related to Firm Risk? *The Accounting Review* 92(1): 115-136.

- Günther, R. (2015). Value-Relevance of Other Comprehensive Income under IFRS. *PhD Thesis*, University of St. Gallen, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs, (4386).
- Henry, E. (2011). Presentation of Comprehensive Income: Another (Small) Step Towards Convergence. *Journal of Corporate Accounting & Finance* 23(1): 85-90.
- Hirst, D. and Hopkins, P. E. (1998). Comprehensive Income Reporting and analysts' Valuation Judgments. *Journal of Accounting Research* 36: 47-74.
- Hodder, L., Hopkins, P. E. and Wahlen, J. (2006). Risk-relevance of fair-value income measures for commercial banks, *The Accounting Review* 81 (2), 337–375.
- Huang, H. W., Lin, S. and Raghunandan, k. (2016). The Volatility of Other Comprehensive Income and Audit Fees. *Accounting Horizons* 30 (2) 195–210.
- Hunton, C. O., Libby, R., and Mazza, C. L. (2006). Financial Reporting Transparency and Earnings Management. *The Accounting Review* 81(1), 135-157.
- IASB. (2018). International Accounting Standard No. 1: Presentation of Financial Statements. *International Accounting Standards Board*. 1 – 46.
- Khan, S. (2012). Volatility, value relevance and predictive power of comprehensive income. *PhD Thesis*, Massey University, Albany, New Zealand.
- Khan, S. and Bradbury, M. E. (2014). Volatility and Risk Relevance of Comprehensive Income. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 10 (1), 76–85.
- Khan, S. and Bradbury, M. E. (2016). The volatility of Comprehensive Income and Its Association With Market Risk. *Accounting and Finance* 56 (3), 727–748.
- Liang, S. X, and Wei. K. (2019). Market Volatility Risk and Stock Returns around the World: Implication for Multinational Corporations. *International Review of Finance*: 1-37.
- Lin, S., Martinez, D., Wang, C. and Yang, Y. (2018). Is Other Comprehensive Income Reported in the Income Statement More Value Relevant? The Role of Financial Statement Presentation. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 33(4): 624 – 646.

- Maines, L. and McDaniel, L. (2000). Effects of Comprehensive-Income Characteristics on Nonprofessional Investors' judgments: The Role of Financial-Statement Presentation Format. *The Accounting Review* 75(2): 179-207.
- Ryan, S. (2012). Risk reporting quality: implications of academic research for financial reporting policy. *Accounting and Business Research* 42(3): 295–324.
- Smith, P. A. and Reither, C. L. (1996). Comprehensive Income and The Effect of Reporting It. *Financial Analysts Journal* 56(6): 14-19.